

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

جرائم المنافسة غير المشروعة والاحتكار في القانون الاماراتي

للطالب

أحمد حسن محمد الكاف الهاشمي

المشرف

د. جهاد محمد عبدالعزيز، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

مبنى كلية القانون- طلاب - قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

1:00 ظهرا

الاثنين، 12 يونيو 2023

الملخص

تناولت هذه الدراسة جرائم المنافسة غير المشروعة والاحتكار في القانون الاماراتي، وقسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية المنافسة والاحتكار وأنواعهما، وتناول المبحث الثاني أركان جريمة المنافسة غير المشروعة، كما تناول المبحث الثالث الإجراءات المقررة لجرائم المنافسة غير المشروعة والاحتكار، وانتهت الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج المستخلصة لوحظ أن المشرع الإماراتي لم ينظم بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بالمنافسة في قانون اتحادي رقم (4) لسنة 2012 في شأن تنظيم المنافسة، مثل عدم حظره استغلال حالة التبعية الاقتصادية بطرق تؤثر سلبيًا على المنافسة، حيث يمكن لتنظيم مثل هذه السلوكيات المساهمة في حماية المنافسة وتحقيق تنفيذ القانون بكفاءة، علاوة على ذلك، لم يحظر القانون الأسعار التدميرية التي يتم تحديدها من قبل الأفراد دون الاتفاق المسبق بينهم، وعلى الرغم من ذلك، قد وضع القانون الاتحادي بعض الضمانات لحماية وتنفيذ تشريع المنافسة، حيث تم إنشاء لجنة تنظيم المنافسة ومنحها مجموعة من المهام المتعلقة بتنظيم المنافسة، كما وضع المشرع الإماراتي سياسة عقابية لمن يخالف نصوص القانون، حيث تم تجهيز القانون بجزاء رادعة كانت متناسبة وقت صدوره دون أن تعوق سير النشاط الاقتصادي وتطور الاقتصاد في الدولة غير أن الوضع الحالي مختلف، بالإضافة إلى ما سبق يسمح القانون بالتصالح بشروط محددة وتجنب فرض عقوبات تقييدية على الحرية، وذلك بهدف عدم إثارة خوف المستثمرين من القدوم إلى الدولة، وانتهت الدراسة بأهم التوصيات، حيث أوصت بعدة توصيات لمعالجة بعض القضايا التي لم ينص عليها القانون الاتحادي على الرغم من أهميتها من مثل الأسعار التدميرية وذلك من خلال إضافة نص قانوني يحظر صراحة هذا الفعل، كما يجب أيضًا إنشاء نيابة اتحادية مختصة بالجرائم الاقتصادية ومنها جريمة المنافسة غير المشروعة والاحتكار لما لها من أهمية واثرة على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضرورة تشديد العقوبات في حالة العود إلى جريمة الاحتكار بجعلها الحبس بدلًا من الغرامة.

كلمات البحث الرئيسية: المنافسة غير المشروعة – الاحتكار – الاتفاقيات المقيدة – إستغلال الوضع المهيمن – التركيز الاقتصادي.